INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION
ICSFT

واشنطن تعلن خلال أسبوع خطوات إلغاء حق العودة للفلسطينيين

أفادت وسائل إعلام عبرية، نقلاً عن مصادر إسرائيلية بأن البيت الأبيض يستعد للإعلان عن سياسة جديدة تهدف إلى "**إلغاء حق العودة للفلسطينيين**".

وقالت القناة الإخبارية الإسرائيلية «**ريشت**» في تقرير لها، إن البيت الأبيض يستعد في الأيام القليلة القادمة للإعلان عن سياسة جديدة تهدف إلى «إلغاء حق العودة للفلسطينيين» من خلال برنامج من سلسلة خطوات تهدف بالأساس الى إلغاء مفوضية شؤون اللاجئين الفلسطينيين (**الأونروا**).

وأشار التقرير إلى أن بدء تطبيق السياسات الجديدة للولايات المتحدة ستنطلق مطلع الشهر القادم، حيث ستقوم الحكومة الأمريكية بالإعلان عن سياستها الجديدة بالتعامل مع منظمة «**أونروا**»، كما ستبدأ باعتراف واشنطن بوجود نصف مليون لاجئ فلسطيني فقط من أصل 5 ملايين لاجئ فلسطيني كما تشير منظمة أونروا.

ووفق القناة، فإن خطة أخرى وهامة ستتخذها إدارة ترامب، بسحب اعتراف واشنطن بمفوضية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، على أن تعترف واشنطن بالمفوضية بأنها مفوضية شؤون لاجئين بشكل عام. وقال تقرير القناة إن الخطوة التي تليها هي أن واشنطن ستعلن وقف تمويل نشاطات المفوضية في الضفة الغربية.

كما سيطلب الأمريكيون من إسرائيل إعادة النظر في التفويض الذي تمنحه لمفوضية الأونروا للنشاط في الضفة الغربية، وذلك بهدف منع الدول العربية من تمويل الأونروا بعدما تقوم الإدارة الأمريكية بوقف تمويل المفوضية .

وتشير القناة إلى أن إسرائيل تنظر إلى الخطوة الأمريكية المرتقبة بأنها «**خطوة تاريخية**» أخرى من قبل الرئيس ترامب وفريقه.

وتعقيباً على تقرير القناة الإسرائيلية، أفاد مسؤول في البيت الأبيض قائلا إن الإدارة ستعلن عن سياساتها الجديدة باتجاه الأونروا في الوقت الذي تراه مناسباً.

ويأتي التقرير بعد ساعات قليلة من إعلان مسؤول بالخارجية الأمريكية عن أن الولايات المتحدة ستُعيد توجيه أكثر من 200 مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة إلى مشاريع في أماكن أخرى.

إلى ذلك، أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الأحد، ما وصفته بـ"**التصعيد الإسرائيلي غير المسبوق في العمليات الاستيطانية الاستعمارية التوسعية على حساب أرض دولة فلسطين المحتلة**". وحسب بيان للوزارة، أشار إلى أن:

"آخر تلك العمليات ما تسمى الإدارة المدنية، التابعة لوزارة جيش الاحتلال على بناء أكثر من 1000 وحدة استيطانية جديدة في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، غالبيتها خارج ما تُسمى بالكتل الاستيطانية الضخمة، وخلق حالة

من الترابط والتشبيك بين جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية عبر شق مئات الطرق الضخمة التي تلتهم مساحات واسعة من أراضي المواطنين الفلسطينيين".

وتابع أن هذه الطرق تهدف لتحويل الاستيطان برمته في الضفة الغربية المحتلة إلى كتلة استيطانية واحدة مرتبطة بالعمق الإسرائيلي، وهو ما يؤدي إلى محو ما يسمى بالخط الأخضر وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل كأمر واقع مفروض بقوة الاحتلال.

واستطرد البيان: تعتبر الوزارة أن التصعيد الاستيطاني الحالي غير المسبوق الذي بدأ بوتيرة متسارعة منذ دخول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب البيت الأبيض، واتخاذه جملة من السياسات والمواقف المنحازة بشكل أعمى للاحتلال والاستيطان، يترجم بشكل ميداني فاضح تفاصيل ما تسمى بـ"صفقة القرن"، ويبدد في ذات الوقت أية أوهام قد تعقد على نوايا الإدارة الأمريكية وما تروج له من "صفقات".

وأكدت الوزارة من جديد أن التصعيد الاستيطاني الراهن يغلق الباب نهائياً على أية فرصة لتحقيق السلام على أساس حل الدولتين، ويكشف زيف أسس ومرتكزات الدعاية الأمريكية حول ما تسمى بـ «**صفقة القرن**»، خاصة وأن مفهوم الصفقة يتطلب موافقة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي عليها.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يشدد على حق الشعب الفلسطيني بالعودة، الشعب الأصلي لفلسطين، ويشدد على ما قد تضمنه ميثاق منظمة الأمم المتحدة من نصوص واضحة بشأن حقوق الشعب والأفراد، من حيث **" إيمان الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدْرِه، وبما للرجال والنساء والأمم -كبيرها وصغيرها- من حقوقٍ متساويةٍ كما أن المادة الأولى من الميثاق التي أكدت بدورها " احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها" و "احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبلا تفريق بين الرجال والنساء".**

وفي 1969/12/10 صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2535 ـــ في (الدورة ـــ 24) نتيجة مناقشة بند " **التقرير السنوي لمدير وكالة الانروا** "، وقد جاء في القرار أن:

" الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان- تعود وتأكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين" ، تقرير المصير المكرس في المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة، والمعاد تأكيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق" و "اعترفت لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة "

وبعدها مراراًوتكراراً كانت الجمعية العامة قد أكدت لشـعب فلسـطين، إلى جانب حق تقرير المصـير، شـرعية النضـال لانتزاع هذا الحق من مغتصبيه و.

وقد استمرت الجمعية العامة في تكرار حقوق الشعب الفلسطيني هذه، ولا سيما حق اللاجئين في العودة والتعويض (المادة 11 من القرار194) عند مناقشـة بند " تقرير المفوض العام للاونروا "، وبند " الحالة في الشـرق الأوسـط "، وإذ قررت إعادة إدراج قضـية فلسـطين كبند مسـتقل على جدول أعمالها في الدورة 29 (1974) و أصـدرت قرارها 3236 بتاريخ 1974/11/22 بشأن " الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني "، وقد تضمن في فقرته الثانية ما يلي:

" تؤكد الجمعية العامة من جديد أيضـاً حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم، وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها، وتطلب بإعادتهم "، وهذا بعد أن أكدت الجمعية العامة في الفقرة الأولى من القرار " حقوق الشـعب الفلسـطيني الثابتة في فلسطين، ولا سيما:

1- **الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.**
2- **الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين .**

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يدعو الولايات المتحدة الأمريكية أن تكف عن سياساتها العدائية تجاه العالم ككل والقضية الفلسطينية بشكل خاص، وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها ذات الصلة، بشأن جميع حقوق الشعب الفلسطيني المضطهد والمحتلة أرضه.

السلام لفلسطين

جنيف

2018-8-27